

## التدين ليس هو الدين

بنيّة الديانة، فدار "النقاش حول فكرة القانون على أنه واقعة اجتماعية محضّة تعكس علاقات تاريخية وإقليمية خاصة، وأنه يظل كذلك حتى يتضمّن نص ديني". وركز على التشريع الإسلامي حيث فحص طبيعته التاريخية بدءاً من ظهوره في النص القرآني كرد فعل لظروف الواقع المحلي، وبالاستعارة المباشرة منه، حتى تشكّله المتطور بواسطة الفقه في منظومات متعددة تعكس التعددية المذهبية والجغرافية التي أفرزها التطور السياسي والاجتماعي العام.

ويحلل ياسين بنية الديانة، حيث يرى أن الموضوع "هو اللاهوت الإسلامي من حيث هو ككل لاهوت فعل تدين صادر عن تاريخه الخاص، أي من حيث هو عموماً فعل اجتماعي ينشأ عن مؤثرات قائمة في الواقع المحلي، ويتغير نتيجة للتحوّلات التي تطرأ على هذه المؤثرات، ومن حيث هو، امتداد لنسق ديني سابق نشأ وتطور في محيط جغرافي وثقافي مجاور".

بشأن هذه الفرضية السابقة يعيد المفكر المصري اختبارها من خلال إعادة قراءته ضمن التاريخ الاجتماعي. وهو ما يعني تناوله من جديد في سياقين متميزين زمنياً، ولكنهما متداخلان على مستوى الموضوع الأول: سياق النسق العام التوحيدي الذي ينسب إليه النسق واللاهوت الإسلامي شق من موضوع النسق العام. أما الثاني فهو: سياق تكونه وتطوره الذاتي، من لحظة التشكّل في حقبة التأسيس حتى لحظة الكلام المذهبية في حقبة التدين، ومن هذه اللحظة الأخيرة حتى لحظة الفحص التي تفتح النقاش على أسئلة المستقبل.



اللاهوت: دراسة تبين الفرق بين الدين والتدين كعمل اجتماعي بشري يخضع لقانون «التعدد» وقانون «التطور»

ويوضح أنه في السياق الأول "تهدف القراءة إلى استكشاف أكثر ضيقاً للعلاقة بين تباين المناخات الاجتماعية، التي ظهرت فيها ديانات الوحي الثلاث، وتباين صور اللاهوت في هذه الديانات، التي تشترك في مقولة الوحي عن مطلق واحد مفارق للعالم". وهذا الانتزاع يمكننا من الحديث عن نسق كلي موضوعي، وعن بنية هيكلية واحدة للاهوت التوحيدي بغض النظر عن مادته الموضوعية المتنوعة. وهو أيضاً ما يبرز الحديث عن التباينات الاجتماعية "الديموغرافية، السياسية، الفردية والجماعية" كسبب للتباينات اللاهوتية؛ فالقول بالوحي عن المطلق المفارق ذاته كان يقتضي وجود تصوّر واحد للمطلق داخل العالم؛ أي يقتضي عدم تعدّد الديانات التوحيدية؛ إذ يعني الوحي أنّ الله الواحد هو الذي يُملي صيغة اللاهوت ليعرّف بذاته على الصورة التي يريد للبشر أن يعرفوه بها. فلماذا تعدّد صور اللاهوت في كل مرة يُقال فيها بتجدّد الوحي؟ أو لماذا تعدّد الديانات؟

ويقول "هذا سؤال مشكّل بالنسبة إلى ديانات الوحي؛ فهي، من ناحية، تنكر 'إمكانية' التغيير في طبيعة الله المطلق المبرأ من الزمن، ومن ثَمّ تنتكر لفاعلية التنوع الطبيعي الاجتماعي الذي يفرض التعدّد كواقعة مادية، وهو ما يضع الدين إلى الأبد في مسار صراعي لا مفر منه".



التدين فعل بشري متحرك



محمد الحماصبي  
كاتب مصري

القاهرة - ظل عدم التفريق بين الدين والتدين كعمل اجتماعي، ملازماً للكثير من النقاشات والحضارات التي ما زالت تُصر على عدم الفصل بينهما رغم الوعي الكامل بأن التدين متحرك وخاضع لقوانين التعدّد والحركة.

لا يمكن الحسم في هذه المسألة دون تبيين الفروقات بين الدين والتدين، فالدين هو مجموعة المعتقدات وقد يكون إحدى الديانات السماوية أو أحد الأديان التي تكون صنيعاً للبشر، أما التدين فهو التطبيق العملي لتعليمات الدين سواء كان سماوياً أو وضعياً، أي انسباق البشر وراء تعليمات الدين وتطبيقها. هذا المحث الهام، غاص في شرحه المفكر المصري عبدالجواد ياسين في دراسة بعنوان "اللاهوت" تطرق فيها إلى موضوع الدين من زاوية محددة هي زاوية العلاقة بينه وبين الاجتماع.

ورأى المؤلف أنّ مفهوم الدين يفترض الحديث عن طرفين متميزين، وهو المعنى الذي يورثه تصور الدين في النسق التوحيدي. ووفقاً لهذا النسق فإن "الدين" مطلق مفارق صادر من خارج الاجتماع، وبالتالي فهو واحد ثابت في ذاته لا يتعدّد ولا يتطور. ولذلك فإن "التدين"، ليس هو الدين، بل هو فعل من أفعال الاجتماع التي تخضع بالضرورة لقانون الكثرة "التعدد" وقانون الحركة "التطور".

ويضيف: أما الديانة فهي صيغة من صيغ التدين؛ صيغة جماعية ذات خصائص سلطوية. وهي الصيغة التي سادت منذ البداية داخل الاجتماع البشري نتيجة لطابعه الجماعي المعروف "نوبان الذات الفردية في كيان العشييرة والقبيلة والدولة". وقد تواصل حضورها عبر نسق التدين التوحيدي من خلال التجربة ذات طابع جماعي إني صريح.

ويشدّد عبدالجواد على أنّ الخصائص السلطوية للديانة تركزت داخل النسق التوحيدي بفعل وجود المؤسسة الدينية وتداخلها مع الدولة التي ظلت تحافظ على ارتباطها التقليدي بالدين، مقراً بأنه رغم الطابع المعقد للديانات اليهودية، يمكن القول إنّ الديانة "التوحيدية"، التي كانت تنبأ على يد المؤسس بمنطوق بسيط نسبياً يدور حول المطلق، كانت تؤخذ في التضخّم تدريجياً عبر ممارسات التدين التي تنضم إلى هذا المنطوق، وتكتسب بقرار المؤسسة صلاحيات السلطة المؤبدة للمطلق. وظلت المؤسسة ترادف بين معنى الدين وبنيّة الديانة، ودائماً كان حجم ما هو اجتماعي أكبر مما هو مطلق "إلهي" في منطوق هذه البنية.

ويفكك ياسين بنية الديانة "التوحيدية" القائمة بغرض التمييز داخلها بين ما هو مطلق يمثل الدين وما هو اجتماعي ناتج عن تاريخ التدين، موضحاً أنّ "خطاب التفكيك موجه، بالأساس، إلى العقل التوحيدي، وهو يستصحب مقولات هذا العقل ومصارته الأولى، لا ليناقد مصاديقها على طريقة الكلام، ولكن ليضع يده على بنية الديانة كما هي في ذاتها الآن..

ويضيف: وفقاً لهذا المعيار يمكن القول إنّ المطلق أو "الدين في ذاته"، داخل بنية الديانة، ينحصر في مبدأ الألوهية والأخلاق "الله-القيم الكلية". أمّا بقية مفردات البنية فتتنتمي إلى دائرة التدين التي صنعها التاريخ الاجتماعي للبشر: التشريعات "الأحكام التكوينية" والطقوس "شعائر العبادة" واللاهوت "التفصيلات أو التصورات المتنوعة لفكرة الألوهية داخل العالم"، فقد أسفرت جميعاً باستقراء النسق التوحيدي عن أشكال متعددة ومسارات متطورة وثيقة الارتباط بالثقافات التاريخية المجاورة وامتداداتها الميتولوجية القديمة، فيما ظلت الكوهمية "المبدأ لا التمثلات" ثابتة كمشترك وحيد داخل هذا النسق.

ويهتم ياسين بالتشريع أو التكاليف ذات الطابع الاجتماعي كشق من

## الميليشيات والإخوان أشواك على طريق ديمقراطية السودان المرتقبة

هيمنة الإسلاميين على مفاصل الدولة تعبّد منعرجات الفوضى



طريق مليئة بالأشواك

ويعتقد متابعون أنّ احتواء البشير للتعطيلات الإرهابية وسماحه بمرور داعش عبر الأراضي السودانية إلى مناطق أخرى جعلها العلاقة مع دول الجوار متوترة إلى حدّ خطّي تلك المرحلة وتقديم ما يثبت جدية النظام الجديد في التعامل معها كمكافحة الإرهاب لتحسين العلاقات مع تلك الدول. وقال الشفيق "على السودان المستقبل تحديد علاقاته وفقاً للمصالح المشتركة وليس الحسابات الأيديولوجية، والخروج من الحسابات المعقدة التي تسبب فيها البشير سيكوت أسراً بالغ الصعوبة، وعلى السلطة الحاكمة المحافظة على وحدة السودان وعدم السماح بمزيد من الانفصالات التي ترتبط بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي نجح في فصل جنوب السودان".

ولفت إلى أزمة أخرى مرتبطة بالإقليم تتمثل في تفضيل بعض البلدان التعامل مع سلطة عسكرية داخل السودان وعدم رغبتها في وجود أطراف مدنية على رأس سدة الحكم، وهو ما يجب التعامل معه بتحديد شكل العلاقات مع الإقليم عقب تشكيل المجلس السيادي.

وكشفت ندوة الجامعة الأميركية أن التحدي الأكثر أهمية يرتبط بالمعارضة بشكل عام وقوى الحرية والتغيير على وجه التحديد، وعليها التحول من قوى ثورية تحرك الشارع إلى أخرى موجودة في السلطة وتضع السياسات والبرامج، وهو أمر كان يجب أن يكون سابقاً على أي اتفاق مع المجلس العسكري.

ويعزز ذلك أزمة الثقة المفقودة بين الشعب السوداني والثورة من جانب والمجلس العسكري من جانب آخر، ما يستلزم الترميم السريع من خلال البدء في تحقيق عدال في عملية فض اعتصام المحتجين أمام وزارة الدفاع في 3 يونيو الماضي، وتعثر تلك التحقيقات يفرض على المزيد من الاحتكاكات بين الجيش وقوى الحرية والتغيير ويؤثر على مسيرة المرحلة الانتقالية.

واقترح صلاح مناع على الاتحاد الأفريقي تشكيل لجنة مصغرة من المراقبين تضم في عضويتها عدة دول، بينها مصر ورواندا وجنوب أفريقيا، لمراقبة عملية التحقيق وتنفيذ بنود الاتفاق وتقديم مساعدات فنية إلى اللجنة المستقلة التي تتولى عملية التحقيق.

وتجاوز التحديت في السودان ما هو سياسي، فهناك ملفات اقتصادية شغلت حيزاً كبيراً في الندوة، أشار إلى بعضها إبراهيم البدوي مدير منتدى البحوث الاقتصادية، ومنها أنّ السودان بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد بدلاً عن فترة التمكين التي تحكمت فيها فئة معينة (تنظيم الإخوان)، واحتلت أرضاً وشعباً.

لإضعاف القوى الثورية، بالتوازي مع الثورة المضادة بقيادة المؤتمر الوطني، الذي ينظم اجتماعاته بشكل علني ومستمر حتى الآن، ما يبرهن على أنّ ما يجري التخطيط له بالنسبة للتعطيلات الإسلامية على مستوى الإقليم بعد فترة من الانتكاسات سوف يؤثر في السودان. وحمل انعقاد الندوة في القاهرة في هذا التوقيت تحولا في الموقف المصري الذي بدأ منفصلاً على تحالف الحرية والتغيير أكثر من أي وقت مضى، والتقّى حسام عيسى السفير المصري في الخرطوم قيادات تنتمي للتحالف، ودلالة على عدم صواب الكلام عن انحياز القاهرة تماماً للمجلس العسكري، لأن وجود قيادات من الحرية والتغيير وانعقاد هذه الندوة في مصر إشارة يمكن اتخاذها علامة على وقوفها على مسافة واحدة.



صلاح مناع  
الإخوان انقلبوا على السلطة عبر توظيف المؤسسة العسكرية  
الشفيق خضر  
أطراف دفعت بعض الدول لتحريك أزمعها داخل السودان

وشدد صلاح مناع على أنّ القاهرة كانت أحد المؤثرات الفاعلة في إتمام الاتفاق بين المجلس العسكري والمعارضة، بعد أن دفعت الاتحاد الأفريقي لاتخاذ قرارات عاجلة لتسريع ونيرة الوساطة الإفريقية وتأييد الخطوات التي أقدم عليها محمد الحسن لجات مبعوث الاتحاد الأفريقي إلى الخرطوم، بما ساهم في تقريب وجهات النظر.

وأوضح الشفيق خضر أنّ التحدي الأكبر أمام السودان يرتبط بتنامي الصراع في منطقة البحر الأحمر، بعد أن أعاد الرئيس المعزول صراع القواعد الأجنبية إلى السودان، ما خلق صراعا موازياً تدور بعض معالمه في مينائي سواكن وبورسودان، بما جعل التدخلات الإقليمية حاضرة في جميع التوافقات الداخلية.

وأضاف أنّ طموحات بعض الأطراف دفعت بعض الدول (لم يسماها) لتحريك أزمعها داخل السودان لإعلان رفض الاتفاق التاريخي بين الحرية والتغيير والمجلس العسكري، وتعدّد هذه المواقف إنشازات إلى طبيعة المرحلة القادمة التي سوف تناثر حتماً بتداعيات سياسات البشير التي حولت السودان ليكون طرفاً فاعلاً في صناعة المحاور والحروب.

تسير القوى الفاعلة في السودان على أشواك عديدة في طريق تحويل الاتفاق الذي توصل إليه المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير أخيراً، إلى خطوات تنفيذية على أرض الواقع، في ظل عدم حسم جملة من الملفات الحيوية، على رأسها عدم التوصل إلى اتفاق سلام بين الحركات الثورية المسلحة، وتجاهل الدخول في ترتيبات أمنية تسمح بإعادة هيكلية القوات المسلحة لتكون جيشاً وطنياً خالصاً موحداً، مع استمرار هيمنة تنظيم الإخوان على الكثير من مفاصل الدولة السودانية.

له في المؤسسة العسكرية، وأن هذه التداخلات تخلق مع وجود أكثر من 500 ألف قطعة سلاح في أيدي مواطنين، بعيداً عن هذه الجيوش المختلفة، فوضى أمنية ما لم يتم التوصل إلى ترتيبات تقضي بتنفيذها خلال السبعة أشهر الأولى من تطبيق الاتفاق.

ونهب البعض من المشاركين في الندوة وغالبيتهم من السودانيين المقيمين في مصر، للتأكيد على أنّ هناك أصواتاً داخل الجيش غير راضية عن الوضع الراهن، وفئات من المعارضة تضغط حالياً للتوصل إلى اتفاق إطراري آخر يضع جميع التركيبات المسلحة تحت إشراف المؤسسة العسكرية.

والمح مناع إلى حاجة السودان لمساعدات إقليمية فاعلة لإعادة بناء جيش يستطيع أن يحفظ السودان ويبقى بعيداً عن العقائدية التي تؤدي إلى تفسخ أي قوة عسكرية، لافتاً إلى ضرورة وجود إرادة سياسية داخلية للتعامل مع السلاح الذي وضعت جماعته الإخوان وحلفاؤها داخل مستودعات عديدة.

واتفق كثيرون على اعتبار السودان مركزاً لتنظيم الإخوان بعد سقوط الجماعة في مصر ومحاولات تمديد قوته إلى ليبيا، ما يجعل من مهمة إسقاط النظام الذي أسسه البشير منذ 30 عاماً صعبة للغاية.

وتكمن صعوبة التعامل مع الإخوان في أنّ الجماعة ممثلة في حزب المؤتمر الوطني وحزب المؤتمر الشعبي استطاعت أن تكون إمبراطورية مالية تقدر بحوالي 30 مليار دولار، بجانب وجود أكثر من 7 آلاف شركة تسيطر بشكل كامل على الاقتصاد السوداني، في وقت ذهبت فيه ثروات البلاد من الذهب إلى شركات خارجية تابعة للتنظيم أيضاً.

وأنتج السودان نحو 100 طن من الذهب في العام 2017، وتم تهريب نحو 70 بالمائة من الإنتاج إلى الخارج، مع سعي المنتجين للالتفاف حول القواعد التنظيمية التي تتطلب بيعه إلى البنك المركزي بالعملة المحلية ويسعر أقل كثيراً من السوق السوداوي.

ويمثل تنظيم الإخوان سداً منيعاً أمام عملية التحول الديمقراطي، في وقت بدأ فيه المجلس العسكري كانه يكرس جهوده



أحمد جمال  
صحافي مصري

القاهرة - كشفت ندوة عقدت في الجامعة الأميركية بالقاهرة مساء الإثنين مجموعة من القضايا المسكوت عنها، تؤكد أنّ هناك أشواطاً كثيرة في الأزمة التي يتابع العالم تفصيلها حالياً، وتحثنا مواجهتها بوضوح كي يتسنى وضع النقاط على الحروف.

وقال صلاح مناع، مساعد رئيس حزب الأمة القومي السوداني، إنّ الطرفين المتفاوضين في الاتفاق الذي توصل إليه المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير يقومان بصياغة خطاب موحد سيصدر عنهما بشأن ترتيبات المرحلة المقبلة، غير أنّ إقرار الاتفاق من دون إنهاء جملة من الأزمات يجعل شبح الحرب الأهلية حاضراً في المستقبل.

وحل مناع، وهو أحد القادة البارزين في الندوة التي عقدت بعنوان "الثورة السودانية.. الفرص والتحديات"، بحضور الشفيق خضر القيادي السابق بالحزب الشيوعي والنشط السياسي البارز، وإبراهيم البدوي مدير منتدى البحوث الاقتصادية السوداني، وأدارها حامد التجاني أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأميركية.

وأشار مناع إلى أنّ قوى الحرية والتغيير تبذل جهوداً موازياً للتوصل إلى اتفاق إطراري مع قادة الفصائل المسلحة بجانب الاتفاق الأكبر مع المجلس العسكري، وأنّ وفداً غادر إلى أديس أبابا، مهمته الأساسية التمهيد لهذه المسألة.

واستفاد صلاح مناع في الحديث عن الترتيبات الأمنية المطلوبة لتنفيذ الاتفاق، في ظل وجود جيوش مختلفة وتنظيمات عسكرية وأنظمة أمنية موالية للنظام السابق، وميليشيات متباينة سوف تعيق تنفيذ أي اتفاق بصورة سلسة لكثافة وجودها في الشارع.

وتطرق إلى ميزانية بعض الميليشيات، وأكد أنّها تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وإلى أنّ تنظيم الإخوان نجح في أن يؤسس لانقلابه على السلطة من خلال توظيف عدد كبير من التابعين